المـــركـز الفلسطينـي لحقـوق الإنســان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

حالة المعابر في قطاع غزة

2012/9/30 - 2012/9/1

يتناول هذا التقرير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة، والتي يصدرها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أوضاع المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد خلال الفترة من 2012/9/1 وحتى 2012/9/30، ويرصد التقرير أثر استمرار فرض سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي حصارها الشامل على حياة سكان القطاع المدنيين وعلى أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. كما يفند التقرير مزاعم السلطات المحتلة التي تروجها حول إدخال تسهيلات على الحصار المستمر للعام السادس على التوالي. وقد رصد المركز في هذا التقرير، أبرز السمات التي ميزت تلك الفترة، والبالغة 30 يوماً، وكانت كما يلي:

- تؤكد البيانات الواردة في التقرير زيف المزاعم الاسرائيلية المتجددة بشأن إجراءات تخفيف الحصار التي أعلنتها السلطات المحتلة، ويتضح من الوقائع الميدانية أن التصريحات الاسرائيلية التي أعلنها مسؤول مديرية التنسيق والارتباط الإسرائيلي لقطاع غزة بتاريخ 2012/9/20، وأشار من خلالها الى أن سلطات الاحتلال أقرت تسهيلات كثيرة لقطاع غزة هي تصريحات غير حقيقية، علاوة على كونها محدودة، وهي في معظمها تسهيلات لمرة واحدة، ولم تشمل السماح بدخول كافة احتياجات قطاع غزة، ولم تحدد التصريحات كمية السلع المسموح بتصديرها من قطاع غزة الى الضفة الغربية.
- أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي معبر كرم أبو سالم، والذي بات المعبر التجاري الوحيد للقطاع، لمدة 14يوماً، أي بنسبة 46.6% من إجمالي أيام الفترة التي يغطيها التقرير (شهر سبتمبر).
- رصد المركز استمرار سلطات الاحتلال في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير 31 شاحنة فقط على مدار 30 يوماً، وقد شملت: 7 شاحنات بسكويت (77 طن)، 4 شاحنات أثاث (57 طن)، 20 شاحنة علب بلاستيك. ويشكل ذلك أقل من شاحنة ونصف يومياً، مقارنة بصادرات القطاع قبل فرض الحصار الشامل على قطاع غزة، والتي كانت تصل الى 150 شاحنة يومياً.
- استمرت سلطات الاحتلال في فرض قيود على الواردات من المواد الأساسية والمواد الخام، حيث أن كميات المواد المسموح بتوريدها الى قطاع لا تفي باحتياجات السكان الأساسية.
- بلغ اجمالي عدد الشاحنات الواردة الى قطاع غزة خلال فترة التقرير 4975 شاحنة، بمعدل 166 شاحنة يومياً، أي بنسبة 29.1% من عدد الشاحنات التي كانت تورد الى القطاع قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً.
- منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال شهر سبتمبر توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 15 يوماً، فيما سمحت بتوريد كميات محدودة منه لمدة 15 يوماً فقط، وبكمية إجمالية وصلت إلى 4,429 طناً فقط، وبمعدل يومي بلغ 147.6 طن فقط. وتعادل هذه الكمية 34.4% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 200 طن.
- استمرت السلطات المحتلة في فرض حظر على توريد مواد البناء إلى قطاع غزة لصالح القطاع الخاص، فيما سمحت بتوريد كميات محدودة من تلك المواد لصالح المنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة، بلغت 71,035 طناً من مادة الحصمة، 7,435 طناً من مادة الأسمنت و1,159 طناً من حديد البناء لصالح مشاريع تديرها تلك المنظمات، وذلك في إطار ما يسمى بالتسهيلات التي زعمتها سلطات الاحتلال قبل نحو عامين.
- أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي معبر بيت حانون (إيريز) في وجه مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية و/ أو الفلسطينية في الضفة الغربية لمدة 7 أيام بشكل تام. وفتح المعبر جزئياً خلال باقي الفترة التي يغطيها التقرير، وسُمح بمرور 645 مريضاً من أصل 708 مرضى قدموا طلبات عاجلة للعلاج في تلك المشافي. وقد عرقلت تلك السلطات سفر 63 حالة مرضية، من بينها 16 مريضاً رفضوا لأسباب أمنية، فيما طلب من 8 مرضى تغيير مرافقيهم، و12 مريضاً آخر اضطروا لانتظار موعد جديد، فيما لا يزال 27 مريضاً آخر في انتظار الرد بعد المقابلة الأمنية وتحت الدراسة أو للمقابلة الأمنية.
- أغلقت السلطات المحتلة معبر بيت حانون أمام تجار القطاع، ومنعتهم من الوصول إلى اسرائيل والضفة الغربية لمدة 15 يوماً. وسمحت خلال فترة التقرير بمرور 1,368 تاجراً فقط، أي بمعدل يومي لا يتجاوز 46 تاجراً يومياً، ولا يمثل ذلك سوى نسبة 30.6% من متوسط عدد التجار الذي كان يسمح بتنقلهم قبل يونيو من العام 2007، حيث كان يسمح بمرور نحو 150 تاجراً يومياً. وفي نفس الفترة سمحت السلطات المحتلة بدخول 19 صحفياً و73 دبلوماسياً و516

موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة، وذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.

- تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية منذ ما يزيد عن 64 شهراً حرمان ذوي نحو 450 معتقلاً في السجون الإسرائيلية من أبناء القطاع من زيارة أبنائهم المعتقلين في سجونها، وفي استثناء محدود، سمحت سلطات الاحتلال لـ 135 مواطناً ومواطنة من ذوي المعتقلين بزيارة 94 من أبنائهم في السجون الاسرائيلية.
- ما زال الآلاف من سكان قطاع غزة ممن ينتمون إلى الفئات المسموح لها باجتياز معبر رفح ودخول مصر يعانون من عدم قدرتهم/ أو تأخرهم على السفر بسبب تحديد عدد المسافرين، وارتفاع عدد الراغبين بالسفر، وتسبب ذلك في إحداث حالة من الفوضى والارتباك وتأخير مواعيد السفر الخاصة ببعض المسافرين.

- **معبر كرم أبو سالم**

أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 14 يوماً (46.6 % من إجمالي أيام الفترة)، وسمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بإدخال 4,975 شاحنة، بمعدل 166 شاحنة يومياً. ويمثل عدد الشاحنات التي سمح بمرورها خلال الفترة التي يغطيها التقرير 29.1% من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً[1].

جدول يوضح عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع خلال الشهور الأخيرة مقارنة بعددها قبل فرض الحصار في يونيو 2007

البيان	قبل فرض الحصار في يونيو 2007	أكتوبر 2011	نوفمبر 2011	ديسمبر 2011	يناير 2012	فبراير 2012	مارس 2012	ابريل 2012	مايو 2012	يونيو 2012	يوليو 2012	أغسطس 2012	سبتمبر 2012
المعدل اليومي	570	110	155	151	162	135	112	149	180	168	178	166	166
نسبة المعدل اليومي من المعدل اليومي قبل يونيو 2007	%100	%19.2	%27.1	%26.5	%28.5	%23.7	%19.7	%26.1	%31.6	%33.3	%31.1	%29.1	%29.1

[1] ـ مصدر المعلومات من وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.

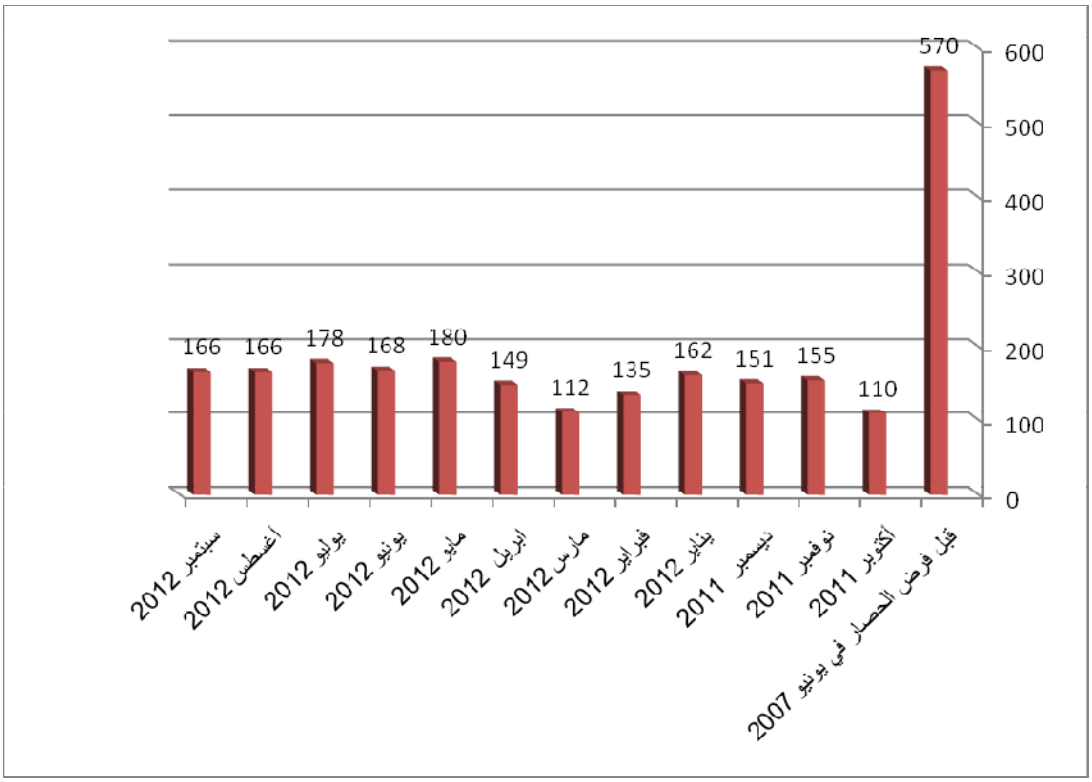

وتؤكد البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن تشغيل معبر كرم أبو سالم، كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة، لن يكون كافياً ولن يفي بكافة احتياجات سكان القطاع التي كانت تورد من 4 معابر تجارية.

كما تدحض البيانات الواردة في التقرير المزاعم التي تدعيها السلطات المحتلة بشأن إجراءات تخفيف الحصار التي أعلنتها السلطات المحتلة، فما زالت نسبة واردات القطاع متدنية ولا تلبي أدنى احتياجات سكان قطاع غزة، علاوة على كون معظمها استهلاكية، وما يزال استيراد العديد من أصناف المواد الخام محظوراً باستثناء عدد محدود جداً منها، وفي أضيق نطاق.

وكان خطيب منصور، مسؤول مديرية التنسيق والارتباط الإسرائيلي لقطاع غزة فقد أعلن بتاريخ 2012/9/20، أن سلطات الاحتلال أقرت تسهيلات كثيرة لقطاع غزة، موضحاً أن هذه التسهيلات جاءت بعد دراسة عميقة للأوضاع التي يعيشها سكان القطاع. وبَين أن التسهيلات التي ستمنح لسكان قطاع غزة تشمل: السماح بنقل 100 مليون شيكل من الضفة الغربية إلي قطاع غزة، السماح بتصدير الأثاث المنزلي والملابس من قطاع غزة الي الضفة الغربية، السماح بإقامة 16 مشروع من مدارس وطرق بالقطاع من قبل مؤسسات دولية، السماح بدخول عدد كبير من السلع التي كانت تمنع من دخول القطاع، السماح لعشر شاحنات بالدخول عبارة عن ثلاجات متنقلة لتجار الفواكه والمجمدات.

ويتضح من هذه التصريحات أن التسهيلات الاسرائيلية محدودة، وهي في معظمها تسهيلات لمرة واحدة، ولم تشمل هذه التسهيلات السماح بدخول كافة احتياجات قطاع غزة، كما لم تشكل اضافة نوعية لطبيعة السلع المسموح لها بدخول القطاع، حيث استمرت السلطات المحتلة في حظر دخول المواد الخام وكافة مستلزمات البناء والمعدات الثقيلة اللازمة لقطاع الانشاءات. إضافة الى ذلك، لم تحدد التصريحات كمية السلع المسموح بتصديرها من قطاع غزة الى الضفة الغربية.

تشير الاحصائيات الواردة في التقرير الى استمرار سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر شامل على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير 31 شاحنة، هي: 7 شاحنات بسكويت (77 طن)، 4 شاحنات أثاث (57 طن)، 20 شاحنة علب بلاستيك من قطاع غزة.

جدير بالذكر إلى أن إغلاق معبر المنطار[2] التجاري بتاريخ 2011/3/2، وهدم ما تبقى من منشآته مطلع يناير الماضي، والاعتماد على معبر كرم أبو سالم كمعبر تجاري وحيد للقطاع، قد خلق مزيداً من العراقيل أمام حركة التجارة، وقد أدى الى ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات للبضائع، بسبب موقع المعبر أقصى جنوب شرق قطاع غزة، والتي أدت بدورها إلى ارتفاع أسعار الواردات الغزية. وقد تكبد الموردين والمصدرين الغزيين أعباء مالية إضافية جراء ذلك. وحول ذلك أفاد السيد جهاد سليم، أمين سر جمعية النقل البري في قطاع غزة، أن تكلفة نقل حاوية بضائع من ميناء أسدود إلى قطاع غزة تفوق تكلفة نقلها من الصين إلى ميناء أسدود، حيث تبلغ تكلفة نقل الحاوية من الصين إلى ميناء أسدود 6600 شيكل (المسافة 9000كم)، بينما تبلغ تكلفة نقل الحاوية من ميناء أسدود إلى قطاع غزة 10400 شيكل (المسافة 70كم)، بسبب الرسوم المرتفعة التي تفرضها السلطات المحتلة على البضائع الواردة إلى قطاع غزة.

- **توريد السيارات الصغيرة إلى القطاع:** ما تزال السلطات المحتلة تفرض قيوداً على دخول السيارات الصغيرة إلى القطاع، على الرغم من قيامها برفع عدد السيارات المسموح بدخولها إلى القطاع إلى 80 سيارة أسبوعياً. فقد سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر سبتمبر، وفي ظل قيود مشددة، بإدخال 290 سيارة فقط، وجراء ذلك ما يزال أسعار السيارات في قطاع غزة مرتفعاً جداً مقارنة بأسعارها في الضفة الغربية.

- **الوقود والمحروقات:** منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال شهر سبتمبر توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 15 يوماً، فيما سمحت بتوريد كميات محدودة منه لمدة 15 يوماً فقط. وبلغت الكمية التي سمح بتوريدها 4,429 طناً فقط، وبمعدل يومي بلغ 147,6 طناً. ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 73.1% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 200 طن.

جدول يقارن كميات الغاز الواردة خلال الفترة التي يغطيها التقرير مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع

الشهر	المعدل اليومي/ طن	نسبة المعدل اليومي من الاحتياجات الفعلية
سبتمبر 2012	147,6	%73.1
اغسطس 2012	60,9	%34.4
يوليو 2012	78,4	%39.2
يونيو 2012	109.7	%48.8
مايو 2012	137,3	%68.6
ابريل 2012	114,4	%57.2
مارس 2012	64,8	%32.4
فبراير 2012	107	%53.4
يناير 2012	91	%45.5
ديسمبر 2011	112	%55.8
نوفمبر 2011	96	%48
أكتوبر 2011	67	%33.5
الاحتياجات الفعلية	200	%100

المصدر: الهيئة العامة للبترول في غزة.

[2] - أنشئ معبر المنطار عام 1995، وبحسب اتفاقية المعابر المبرمة في نوفمبر 2005، فإن القدرة التشغيلية لهذا المعبر تسمح بتصدير 400 شاحنة يومياً من الخضار والفاكهة والمنتجات الصناعية والتجارية، واستيراد 600 شاحنة يومياً من احتياجات القطاع من السلع والبضائع. ويتميز المعبر بوجوده داخل المنطقة الصناعية الرئيسية في القطاع، والتي جرى تدميرها خلال العدوان الحربي الأخير على غزة أواخر العام 2008 وأوائل العام 2009، ما كان يسهل حركة التجارة الواردة والصادرة. وكان المعبر يعتبر قبل إغلاقه أكبر معابر القطاع التجارية، وأفضلها تجهيزاً لنقل البضائع، وكان يورد عبره 75% من احتياجات القطاع، وبقدرة تشغيلية تصل إلى نحو 400 شاحنة يومياً.

شكل يوضح كميات الغاز الواردة خلال العام الأخير

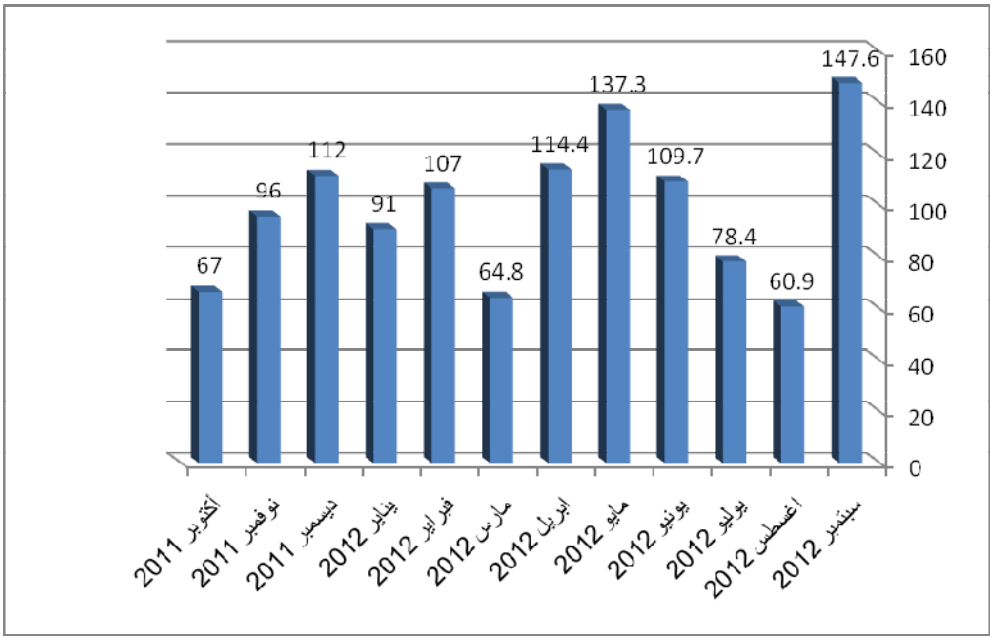

في نفس السياق، سمحت سلطات الاحتلال، خلال فترة التقرير، بتوريد 293,100 لتر سولار، 68,700 لتر بنزين، ونحو 590,000 لتر سولار صناعي. جدير بالذكر أن هذه الكميات محدودة جداً قياساً باحتياجات قطاع غزة، الذي كانت تصل إلى نحو 350,000 لتراً من السولار و 120,000 لتر بنزين يومياً، وذلك قبل قرار السلطات المحتلة في نوفمبر 2007 بتقليص كمية الوقود الواردة إلى القطاع. وقد اعتمد سكان قطاع غزة في تغطية احتياجاتهم خلال السنوات الخمس الماضية على كميات البنزين والسولار التي يتم توريدها عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية/ المصرية.

- **مواد البناء**

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر شامل على توريد مواد البناء إلى قطاع غزة لصالح القطاع الخاص، وذلك منذ أكثر من 6 أعوام. وقد وافقت السلطات المحتلة على توريد كميات محدودة جداً من تلك المواد لصالح المنظمات الدولية. ووفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني فقد سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول 71,035 طناً من مادة الحصمة و7,435 طناً من مادة الاسمنت و1159 طناً من حديد البناء لصالح مشاريع تشرف عليها منظمات دولية، وذلك في إطار ما يسمى بالتسهيلات التي أعلنت عنها سلطات الاحتلال منذ يونيو 2010. كما سمحت خلال نفس الفترة بدخول كميات محدودة من مادة القار، لوازم بناء، أدوات سباكة، الكراميكا والرخام.

جدول يقارن بين كمية الاسمنت الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال العام الأخير

	أكتوبر 2011	نوفمبر 2011	ديسمبر 2011	يناير 2012	فبراير 2012	مارس 2012	ابريل 2012	مايو 2012	يونيو 2012	يوليو 2012	أغسطس 2012	سبتمبر 2012
الاحتياجات الشهرية/طن	93,000	90,000	93,000	93,000	84,000	93,000	90,000	93,000	90,000	93,000	93,000	90,000
الواردات الفعلية/طن	5,912	9,649	7,857	7,412	5,451	6,524	8,232	7,470	6,652	5,936	7,999	7,435
النسبة المئوية	%6.35	%9.96	%8.44	%7.96	%4.48	%7.01	%9.14	%8.03	%7.39	%6.38	%8.60	%8.26

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

شكل توضيحي يبين كمية الاسمنت الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال العام الأخير

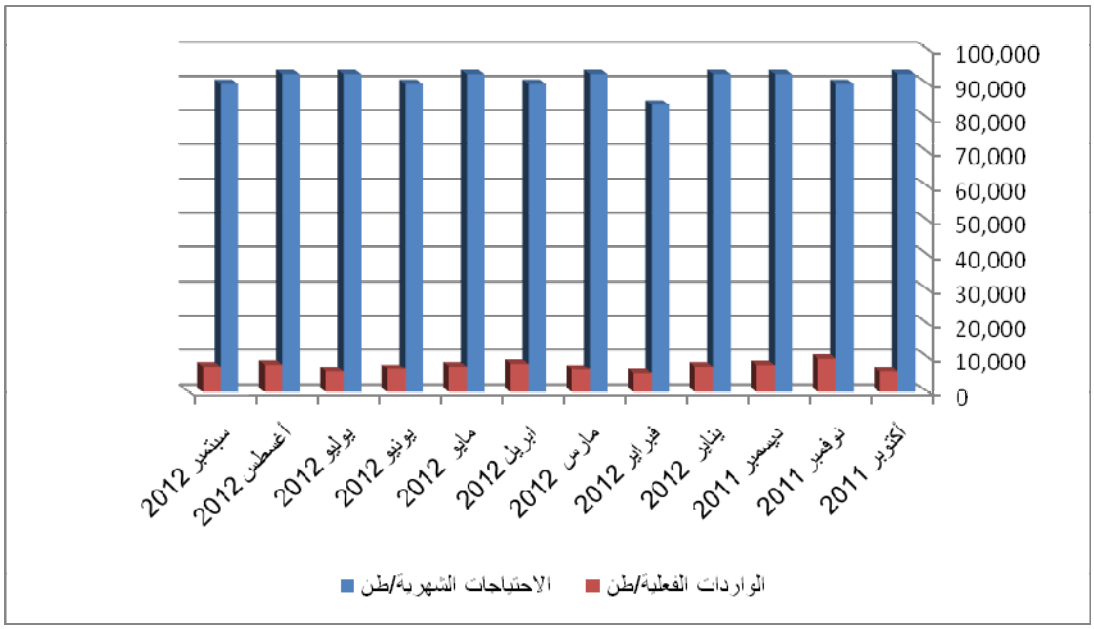

وتشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن كمية الاسمنت التي سمح بتوريدها لصالح المنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير (7,435 طناً) محدودة جداً، ولا تتجاوز 8.26% من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، وقبل فرض الحصار على قطاع غزة ومنع دخول مواد البناء منذ أكثر من 6 أعوام، والبالغة 90,000 طن.

جدول يقارن بين كميات مادة الحصمة الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال العام الأخير

	أكتوبر 2011	نوفمبر 2011	ديسمبر 2011	يناير 2012	فبراير 2012	مارس 2012	ابريل 2012	مايو 2012	يونيو 2012	يوليو 2012	أغسطس 2012	سبتمبر 2012
الاحتياجات الشهرية/طن	77,500	75,000	77,500	77,500	70,000	77,500	75,000	77,500	75,000	77,500	77,500	75,000
الواردات الفعلية/طن	26,600	43,980	60,090	70,000	48,465	37,380	62,310	81,926	65,530	55,790	39,540	71,035
النسبة المئوية	%34.32	%53.64	%77.53	%90,32	%69.23	%48.23	%83.08	%105.71	%87.37	%71.98	%51.01	%94.71

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

شكل توضيحي يبين كمية الحصمة الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال العام الأخير

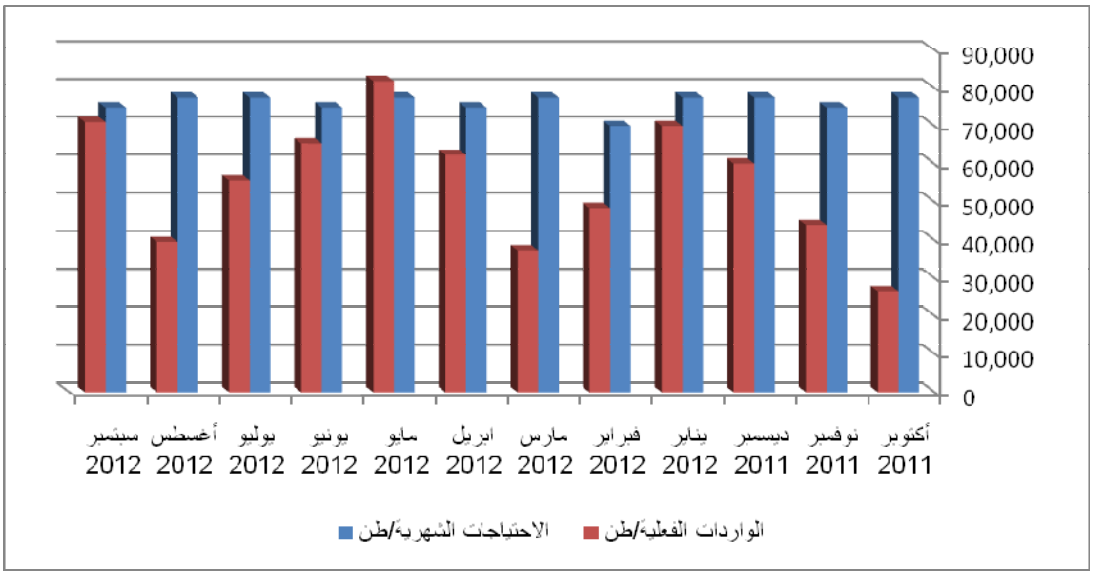

ويلاحظ من البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن كمية مادة الحصمة التي سمح بتوريدها لصالح المنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بلغت 71,035 طناً، وهي كمية تعادل 94.71% من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، وقبل فرض الحصار على قطاع غزة ومنع دخول مواد البناء منذ أكثر من 6 أعوام، والبالغة 75,000 طن.

جدول يقارن بين كمية حديد البناء الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال العام الأخير

	أكتوبر 2011	نوفمبر 2011	ديسمبر 2011	يناير 2012	فبراير 2012	مارس 2012	ابريل 2012	مايو 2012	يونيو 2012	يوليو 2012	أغسطس 2012	سبتمبر 2012
الاحتياجات الشهرية/طن	62,000	60,000	62,000	62,000	56,000	62,000	60,000	62,000	60,000	62,000	62,000	60,000
الواردات الفعلية/طن	1,283	1,674	1,961	1,435	979	941	1,088	828	920	486	873	1,159
النسبة المئوية	%2.06	%2.79	%3.16	%2.31	%1.74	%1.51	%1.81	%1.33	%1.53	%0.78	%1.40	%1.93

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

شكل توضيحي يبين كمية حديد البناء الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال العام الأخير

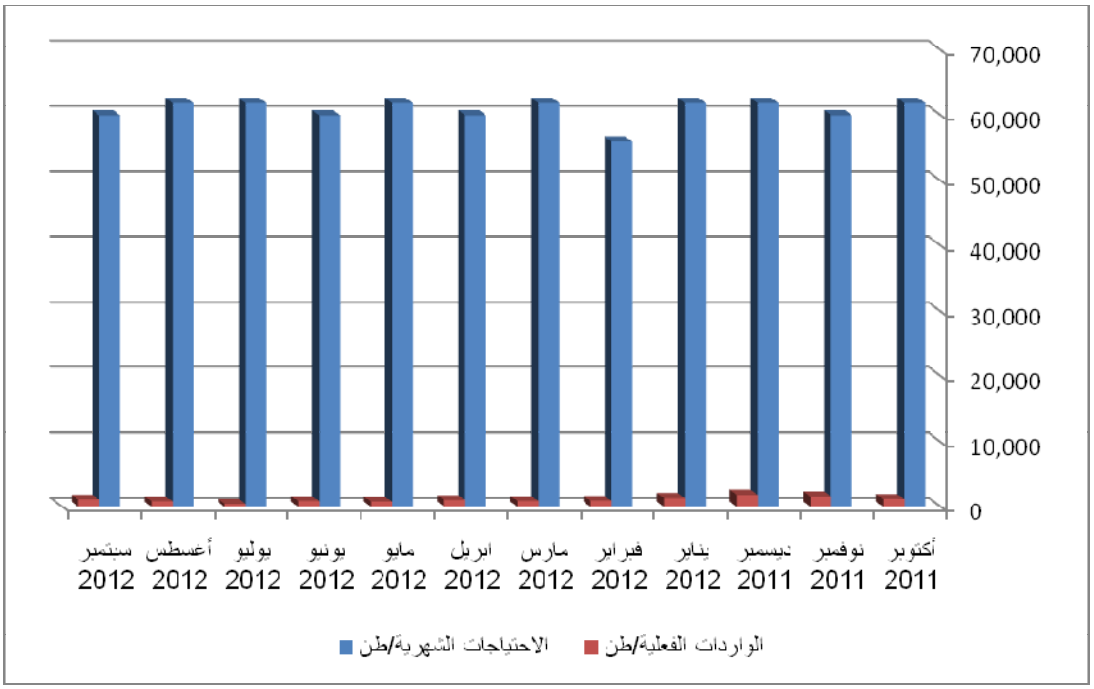

ويستدل من البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن كمية حديد البناء التي سمح بتوريدها لصالح المنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بلغت 1,159 طناً، وهي كمية محدودة جداً، ولا تتجاوز 1.93% من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، وقبل فرض الحصار على قطاع غزة ومنع دخول مواد البناء منذ أكثر من 6 أعوام، والبالغة 60,000 طن.

المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

أولاً: معبر بيت حانون (ايريز):

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تغلق المعبر أمام حركة وتنقل سكان القطاع، وتسمح بمرور فئات محدودة، هي: 1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة؛ 2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ 3) الصحافيون الأجانب؛ 4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ 5) التجار ورجال الأعمال و6) المسافرون عبر معبر الكرامة. وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان. ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر في وجه هذه الفئات إغلاقاً تاماً لمدة 7 أيام، خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

ووفقاً لنفس المصادر، بلغ عدد طلبات المرضى المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية و/ أو الفلسطينية في الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير 708 طلبات. وقد أصدرت السلطات المحتلة تصاريح موافقة لـ 645 طلباً، وتمكن المرضى من السفر لتلقي العلاج في المشافي المحولين لها برفقة مرافقيهم، وقد عرقلت تلك السلطات سفر 63 حالة مرضية، من بينها 16 حالة رفضت لأسباب أمنية، فيما طلب من 8 مرضى تغيير مرافقيهم، و12 مريضاً آخر اضطروا لانتظار موعد جديد، فيما لا يزال 27 مريضاً آخراً في انتظار الرد بعد المقابلة الأمنية وتحت الدراسة أو للمقابلة الأمنية.

وتواصل السلطات المحتلة فرض قيود مشددة على مرور الصحافيين والدبلوماسيين والعاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة. وقد سمحت خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول 19 صحفياً، 73 دبلوماسياً، و516 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية. وقد جرى ذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع. كما أغلق المعبر في وجه تجار القطاع خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 15 يوماً، وخلال الأيام التي فتح المعبر أمامهم سمح بمرور 1,368 تاجراً فقط، أي بمعدل يومي لا يتجاوز 46 تاجراً يومياً طيلة أيام الفترة. ويعتبر ذلك انخفاضاً حاداً عن العدد المحدود من التجار الذي كانت تسمح بمرورهم عبر المعبر قبل يونيو من العام 2007، حيث كانت تسمح بمرور نحو 150 تاجر يومياً[3].

زيارات المعتقلين

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية منذ ما يزيد عن 64 شهراً حرمان ذوي المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية من سكان القطاع من زيارة أبنائهم المعتقلين في سجونها، والبالغ عددهم نحو 450 معتقلاً. وفي استثناء محدود، شرعت سلطات الاحتلال منذ شهر يوليو الماضي، ولأول مرة منذ 6 سنوات، لذوي عدد محدود مِن المعتقلين بزيارة ابنائهم المعتقلين في السجون الاسرائيلية. وقد سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، خلال أيام 3و10و2012/9/24 لثلاثة دفعات تتكون من 135 مواطناً ومواطنة من ذوي المعتقلين باجتياز معبر بيت حانون لزيارة 94 من أبنائهم في السجون الاسرائيلية. وكانت سلطات الاحتلال قد منعت أهالي المعتقلين من أبناء القطاع، والموزعين على جميع السجون الإسرائيلية من زيارة أبنائهم، منذ يوم 2007/6/6، دون إبداء أية أسباب لهذا الإجراء غير المبرر، والذي يتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني، وخاصة المادة (116) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، الخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، والتي تنص على أن: " يسمح لكل شخص معتقل باستقبال زائريه، وعلى الأخص أقاربه، على فترات منتظمة، وبقدر ما يمكن من التواتر. ويسمح للمعتقلين بزيارة عائلاتهم في الحالات العاجلة، بقدر الاستطاعة، وبخاصة في حالة وفاة أحد الأقارب أو مرضه بمرض خطير.".

ثانياً: معبر رفح البري

طرأ خلال شهر سبتمبر تحسن ملحوظ على عمل معبر رفح، ومع ذلك ما زال المئات من سكان قطاع غزة ممن ينتمون إلى الفئات المسموح لها باجتياز معبر رفح[4] ودخول مصر يعانون من عدم قدرتهم/ أو تأخرهم على السفر بسبب تحديد عدد المسافرين، وارتفاع عدد الراغبين بالسفر. وقد تمكن خلال الفترة التي يغطيها التقرير 23,082 مواطن من مغادرة القطاع، وعاد إليه 20,007 مواطن، فيما أعادت السلطات المصرية نحو 1,477 مواطناً آخر، وذلك وفقاً لمعلومات هيئة المعابر والحدود. وفي المقابل، لا زالت فئة الشباب من سن 18-40 سنة لا تستطيع اجتياز معبر رفح، حيث لم تشملها التحسينات التي أعلنتها السلطات المصرية على عمل معبر رفح الحدودي أواخر شهر مايو من العام الماضي [5]. جدير بالذكر أن المعبر يغلق أيام الإجازات الرسمية.

3 - المصدر: هيئة الشؤون المدنية في قطاع غزة.

4 -الفئات هي: المرضى، أصحاب الإقامات التي شارفت على الانتهاء، أصحاب الجوازات الأجنبية، السيدات الفلسطينيات بمختلف أعمارهن، الذكور أقل من 18 عاماً وأكثر من 40 عاماً.

5 -شملت التحسينات زيادة ساعات تشغيل المعبر من الساعة 9 صباحاً إلي الساعة 5 مساءً، وتطبيق آلية دخول المواطنين الفلسطينيين إلى الأراضي المصرية وفقا للآلية المعمول بها قبل إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمعبر في حزيران 2006، والتي تنص على إعفاء السيدات الفلسطينيات بمختلف أعمارهن، الذكور أقل من 18 عاماً وأكثر من 40 عاماً والمرضى الحاصلين على تحويلة طبية، الطلاب الدارسين في الجامعات المصرية والخارج وأصحاب الاقامات من شرط الحصول على تأشيرة دخول مسبقة. وللمزيد انظر بيان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 2011/5/26.

التوصيات:

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
3. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقا للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن " من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.
5. يدعو السلطات المصرية إلى اتخاذ المزيد من التسهيلات على حركة معبر رفح، وخاصة زيادة عدد المسافرين، ومد ساعات العمل، وذلك لحل مشكلة آلاف المواطنين الفلسطينيين الراغبين في السفر عبر معبر رفح البري.

بتمويل من الاتحاد الأوروبي ودعم من أوكسفام نوفب